

المقاربة القانونية في مكافحة الهجرة غير الشرعية في المتوسط ، بين الردع

وخطر تفكك النسيج الاجتماعي، (دراسة حالة فرنسا على ضوء قانون

(ساركوزي للهجرة

Legal approach to combating illegal immigration in the Mediterranean, between deterrence and the risk of disintegration of the social Cohesion (France case study according to Sarkozy's immigration law)

ملوك نصر الدين¹، بن صغير عبد العظيم،

¹ جامعة مولود معمري تيزي وزو (الجزائر)، faresmellouk@yahoo.com

² جامعة محمد بوقرة ، بومرداس (الجزائر)، benseghierabdou@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/09/20 تاريخ القبول: 2021/02/16 تاريخ النشر: 2022/06/11

Abstract:

France, like most Mediterranean countries, faced many challenges as a result of the repercussions of illegal immigration , Thus, many approaches to control the phenomenon are adopted, particularly, the legal approach, most notably: the "Sarkozy immigration law"; Hence our study aims at investigating the effects of this law on the social fabric's cohesion within France and the legal approaches the Mediterranean countries applied for such cases

Key words: The legal approach, the illegal immigration, Deterrence , the social fabric, Sarkozy law.

المخلص:

واجهت فرنسا، على غرار أغلب الدول المتوسطية، عديد التحديات، نتيجة انعكاسات الهجرة غير الشرعية، ما دفعها إلى انتهاج مجموعة من المقاربات للتعامل معها، من أهمها المقاربة القانونية، ومن أبرز آليات تطبيقها: "قانون ساركوزي للهجرة"، المثير للجدل، بسبب التجاذبات الاجتماعية التي خلقها، ما أكد على أن انتهاج المقاربة القانونية لوحدها دون دراسة للتشكيل الاجتماعي، قد يعقد الأمر بدل أن يساهم في إيجاد حلول جذرية لها.

الكلمات المفتاحية: المقاربة القانونية، الهجرة غير الشرعية، الردع، النسيج الاجتماعي، قانون ساركوزي

1. مقدمة:

إذا كانت الهجرة من بين اهتمامات الأمم حاليا، فإنها كظاهرة، تعتبر قديمة قدم التاريخ ، ومكون من مكونات كل مجتمع إنساني ؛ لقد تنقل الأفراد في كل الأزمنة و نقلوا معهم ثقافتهم ، قيمهم ، معارفهم و مهاراتهم ، مغيرين بذلك مجتمعاتهم الأصلية و المجتمعات التي توجهوا إليها ، حيث تتعدد صور الهجرة و طرقها ، و من أبرزها الهجرة غير الشرعية ، التي أضحت تشكل تهديد حقيقي للدول الموفدة و المستقبلية على حد سواء ، هذه الظاهرة تفاقمت بشكل كبير في السنوات الأخيرة ، بفعل عدة عوامل وأسباب ، و إذا ركزنا على انعكاساتها على الدول المستقبلية في منطقة المتوسط ، نجد أن فرنسا تعد من أكبر البلدان التي تضم تنوعا كبيرا في الجنسيات بفعل الهجرة بصفة عامة و خاصة غير الشرعية منها ، هذه المعطيات ، وضعت الحكومة الفرنسية أمام عدة تحديات أمنية ، اقتصادية ، و اجتماعية ، ما دفعها إلى انتهاج عدة مقاربات لمواجهة هذا التهديد ، من أبرزها المقاربة القانونية ، ولعل أهم القوانين التي أثارت الكثير من الجدل في فرنسا، هو قانون 2006-911 أو ما يعرف بقانون ساركوزي للهجرة .الذي عرضه كمشروع في 2006/06/17 على مجلس الشيوخ الفرنسي ، و بعد وصول ساركوزي إلى سدة الحكم أقر استحداث وزارة لم تعهدها فرنسا من قبل ، التي تتمثل في وزارة الهجرة و الاندماج و الهوية الوطنية ، مما أثار الكثير من الجدل وسط التيارات السياسية المختلفة في فرنسا و حتى في أوروبا حول جدوى هذه المقاربة القانونية ، و بالرغم من مرور ما يقارب عشرة سنوات عن استحداث هذا القانون إلا أن تأثيراته المتنوعة طويلة المدى ، خاصة الاجتماعية منها لا تزال إلى حد الآن ، و هذا ما سنركز عليه في دراستنا .

1.1 الإشكالية:

تعتبر فرنسا دولة جامعة للعديد من الجنسيات التي أضحت جزءا كبيرا و مهما من المجتمع الفرنسي , حيث يشكل المهاجرين غير الشرعيين , نسبة معتبرة منهم , فلقد ترسخوا وسط المجتمع الفرنسي , و استطاعوا التأقلم , بل تمكنوا من ترك بصمتهم و تأثيرهم على الدولة الفرنسية .

اعتمادا على هذه المعطيات نطرح السؤال المركزي الآتي:

هل تشكل المقاربة القانونية , و بالتحديد في فرنسا على ضوء قانون 911-2006 خطوة فعالة نحو مكافحة الهجرة غير شرعية, أم ستمخض عنها تهديدات بنيوية جديدة تؤثر على تماسك النسيج الاجتماعي الفرنسي ؟

2.1 الاسئلة الفرعية :

- هل القوانين الخاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية في فرنسا تتناسق مع سياسات الاتحاد الأوروبي ؟
- ما موقف التيارات السياسية و المجتمع الفرنسي من المقاربة القانونية في التعامل مع الهجرة غير الشرعية ؟
- إلى أي مدى نجحت هذه المقاربة في تحقيق أهدافها ؟

3.1 فرضية البحث :

يبدو أن المقاربة القانونية في مكافحة الهجرة غير الشرعية , لم تراعي الخصوصية المجتمعية لظاهرة الهجرة, و ان استعمال نيكولا ساركوزي لهذا القانون لم يكن من منطلق موضوعي , إنما بني على قناعات ذاتية , و حزبية , لم تأخذ بعين الاعتبار التنوع العميق في تشكيل المجتمع الفرنسي .

4.1 اهداف البحث :

المقاربة القانونية في مكافحة الهجرة غير الشرعية في المتوسط , بين الردع وخطر تفكك النسيج الاجتماعي, (دراسة حالة فرنسا على ضوء قانون ساركوزي للهجرة)

- تكوين صورة عامة حول معطيات الهجرة في المنطقة المتوسطية
- تحديد أبعاد الهجرة في المتوسط و تأثيراتها المختلفة
- التركيز على آليات التعاون المشترك في المتوسط بخصوص مكافحة الهجرة غير الشرعية
- تحديد تأثير انتهاج المقاربة القانونية في مكافحة الهجرة غير الشرعية في فرنسا استنادا لقانون ساركوزي للهجرة على تماسك نسيجها الاجتماعي.

5.1 منهجية البحث :

1. مقدمة:
2. مدخل مفاهيمي
- 2-1. تعريف الهجرة
- 2-2. أنواع الهجرة
- 2-3. أنماط الهجرة
3. دوافع الدول المتوسطية في الاهتمام بظاهرة الهجرة غير الشرعية
- 3-1. بالنسبة للدول الموفدة:
- 3-2. بالنسبة للدول المستقبلة:
4. مراحل تجريم الهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوروبي
5. الآليات القانونية المنتهجة من طرف الدول المتوسطية في مكافحة الهجرة غير الشرعية
- 5-1. اتفاقية الإدخال
- 5-2. الاتفاقيات الأمنية المشتركة
- 5-3. بيان الرباط 2006

4-5. ميثاق الهجرة و اللجوء

6. المقاربة القانونية في مكافحة الهجرة غير الشرعية في فرنسا على ضوء قانون

2006-911 (قانون ساركوزي للهجرة)

1-6. الهجرة في فرنسا: معطيات و حقائق

2-6. قراءة قانونية لقانون ساركوزي في مكافحة الهجرة غير الشرعية

3-6. انعكاسات قانون ساركوزي كآلية لمكافحة الهجرة غير الشرعية على تماسك

النسيج الاجتماعي في فرنسا.

7. الخاتمة

8. قائمة المراجع

2. مدخل مفاهيمي

1-2. تعريف الهجرة:

الهجرة لغةً لفظٌ مشتقٌّ من الكلمة الثلاثية (هَجَرَ)، ومعناها الرّحيلُ عن المكان، أو التّخلّي عن شيءٍ ما، وأيضاً تُعرّف الهجرة بأنّها انتقالُ الأفراد من مكانٍ إلى الآخر بغرضِ الاستقرار في المكان الجديد. أمّا اصطلاحاً تُعرّف الهجرة بأنّها الانتقال من البلد الأمّ للاستقرار في بلدٍ آخر، وهي حركة أفراد التي يتمّ فيها الانتقال بشكلٍ فرديٍّ أو جماعيٍّ من موطنهم الأصليّ إلى وطن جديد. (الطيب صالح ، 1998 ، ص 14)

أ. الهجرة الشرعية:

تعرف الآلية التي يترك بها الأشخاص بلادهم والسفر إلى بلاد أخرى بالهجرة ، ويطلق على هذا الشخص اسم المهاجر اشتقاقاً من الهجرة ، و تكون بصفة قانونية ، أي من خلال جواز السفر أو بالتأشيرة بالنسبة للدول التي تفرض التأشيرة على المهاجرين القادمين من بلدان أخرى لا تكون مربوطة معهم باتفاق فيما يخص تنقل الأفراد . (حمدي شعبان , 2012 , ص 17)

ب. الهجرة غير الشرعية:

هي دخول الأشخاص لبلد ما بدون القيام بالإجراءات القانونية. وتشمل الهجرة غير الشرعية:

المقاربة القانونية في مكافحة الهجرة غير الشرعية في المتوسط , بين الردع وخطر تفكك النسيج الاجتماعي, (دراسة حالة فرنسا على ضوء قانون ساركوزي للهجرة)

- الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني.
- الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكنون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية.
- الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها.
- الأشخاص الذين يشغلون منصبا دون المنصوص عليه في عقد العمل (طارق الشيهايوي , 2009 , ص 27)

3.2 أنماط الهجرة :

أ. الهجرة الداخلية:

هي أن يهاجر الشخص داخل بلده من مكان إلى مكان آخر بناءً على أسباب أجبرته على النزوح

ب- الهجرة الدولية :

هي أن يترك الشخص بلده ويذهب لبلد آخر , لعدة اعتبارات و أسباب . (سنا الدويكات , 2017)

3. دوافع الدول المتوسطة في الاهتمام بظاهرة الهجرة غير الشرعية:

1-3. بالنسبة للدول الموفدة:

- الخوف من هجرة أبنائها نحو تنظيمات إرهابية ثم الرجوع إلى البلد ما يشكل تهديد امني صريح لهذه الدول
- الخوف من هجرة الأدمغة المحلية , و فقدان اليد العاملة المؤهلة
- الخوف من تطور الهجرة غير الشرعية من ظاهرة إلى ظاهرة سياسية من خلال مطالبة أهالي المهاجرين بحقوقهم و تعويضهم عن المفقودين
- خوف الدول المصدرة للمهاجرين من أن تمس سيادتها من خلال فرض الدول المستقبلية لقوانين تحد من الهجرة عليها , إضافة إلى الانتشار الواسع للمنظمات الحقوقية التي تتستر وراء غطاء حقوق الإنسان لأغراض أخرى أبرزها التدخل في الشؤون الداخلية للدول. (برونو سيكارونزا , 2004)

2.3 بالنسبة للدول المستقبلية:

- الخوف من اندثار النسيج الاجتماعي للدول المستقبلية خاصة بعد تمكن المهاجرين من التأقلم و التأثير وسط المجتمعات الأوروبية خاصة المسلمين منهم
- بعد أحداث 11 سبتمبر اكتست الهجرة طابعا امنيا فتمت امننتها من منطلق أفكار مدرسة كوبنهاغن بقيادة أول ولفر و باري بوژان و أصبحت تشكل تهديدا امنيا على أوروبا خاصة أن جل الأعمال الإرهابية تم نسبها إلى أشخاص من أصول مسلمة بصفة محددة.

- بالرغم من كون المهاجرين يمثلون يد عاملة في مجتمع أوروبي يعاني من الشيخوخة إلا أن المهاجرين أصبحوا يشكلون عبا اقتصادي كبير على الدول الأوروبية خاصة بعد تزايد عددهم بشكل كبير.
- انتشار المهاجرين قد يصعد من موجة العنصرية خاصة في أوروبا مما قد يسفر على أعمال عنف تمس بالاستقرار الأمني لهذه المجتمعات.

4. مراحل تجريم الهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوروبي:

إن تاريخ الهجرة غير الشرعية إلي دول أوروبا يعود إلي الفترة الممتدة من الثلاثينيات وحتى الستينيات من القرن الماضي، وحيث كانت أوروبا بحاجة إلي الأيدي العاملة، فلم تكن قد أصدرت قوانين تجرم عملية الهجرة غير الشرعية إلي أراضيها. ولكن مع أوائل السبعينيات، شعرت الدول الأوروبية، نسبيا، بالافتقار من الأيدي العاملة، مما جعلها تتبني إجراءات قانونية تهدف إلي الحد من الهجرة غير الشرعية، وقد ازدادت هذه الإجراءات مع بداية تطبيق اتفاقية "سنجن" التي دخلت حيز التطبيق، بدءا من يونيو 1985، الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولوكسمبورج وهولندا، والتي تسمح لحامل تأشيرة أي دولة من الدول الأوروبية الموقعة علي هذه الاتفاقية بالمرور في أراضي بقية الدول.

غير أنه عادت وازدادت إجراءات الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مرة أخرى بعد عام 1990، وهو العام الذي شهد توسيع الاتحاد الأوروبي.

ومنذ عام 1995، أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا، لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلي نهج سياسة أمنية عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة"، والذي يستند إلي تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة الهجرة.

وكان لهذه الإجراءات تأثير سلبي أدي إلي زيادة حركة الهجرة غير الشرعية إلي القارة الأوروبية بشكل كبير، وذلك عبر وجهات أساسية مثل البوابة الشرقية المتمثلة في بولندا

وروسيا وأوكرانيا، وبوابة البلقان، وصولاً إلى الخيار المفضل لدي العديد من الأفارقة، والمتمثل في البوابة الإسبانية - المغربية عبر مضيق جبل طارق.

وقد زاد الاهتمام في الدول الأوروبية بموضوع الهجرة غير الشرعية ، و طلبات اللجوء في عام 1999. لكن السعي إلى إيجاد سياسة أوروبية موحدة بين كافة بلدان الاتحاد لم يتضح إلا في قمة سالونيكى التي عقدت في 19 يونيو 2003 . جاء انعقاد هذه القمة في ضوء التطورات السياسية والاندماجية التي انخرط فيها الاتحاد الأوروبي، بعد التصديق على الدستور الموحد وهياكل الاتحاد الجديدة، واستحقاقات التوسع المستقبلي شرق القارة الأوروبية. حاولت هذه القمة وضع معايير موحدة لدول الاتحاد، من أجل التصدي للهجرة السرية، وتضييق فرص الدخول إلى أوروبا إلا وفق شروط محددة. وقد فشلت القمة في ذلك بسبب الاختلاف بين الأوروبيين في تقييم موضوع الهجرة، وأهميتها بالنسبة للاقتصاديات الأوروبية. (محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية ، 2005)

5. الليات التشريعية المشتركة للدول المتوسطة في مكافحة الهجرة غير الشرعية 5-1. اتفاقية الإدخال:

يسعى الاتحاد الأوروبي ، و في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى إبرام و عقد اتفاقيات تتعلق بإعادة أي شخص دخل إلى أراضي دولة أخرى بطريقة غير قانونية ، و من اجل ذلك عمل الاتحاد الأوروبي و الدول الأعضاء فيه إلى إقناع البلدان الأصلية للمهاجرين و الدول التي يمرون عبرها بالموافقة على عقد اتفاقيات أو بنود لإعادة الإدخال في إطار السياسات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية التي تنتهجها. إذ حاولت البلدان الأوروبية الغربية إلى إدماج هذه الاتفاقيات باتفاقيات الشراكة مع بلدان جنوب المتوسط و أوروبا الشرقية ، إلا أن بعض الدول رفضت إدخال مواطني دولة ثالثة إلى أراضيها، مما زاد الأمر صعوبة . (غربي محمد ، 2012 ، ص 54)

المقاربة القانونية في مكافحة الهجرة غير الشرعية في المتوسط , بين الردع وخطر تفكك النسيج الاجتماعي, (دراسة حالة فرنسا على ضوء قانون ساركوزي للهجرة)

5-2. الاتفاقيات الامنية المشتركة:

تنبت دول الاتحاد الأوروبي سياسة التعاون المشترك مع دول الشمال الإفريقي ، عبر إبرام اتفاقيات ثنائية و أخرى جماعية أهمها :

أ. الاتفاقية المبرمة بين ليبيا و إيطاليا :

عقدت بطرابلس 2007 ، و بموجب هذه الاتفاقية تنظم ليبيا و إيطاليا دوريات بحرية بعدد ستة قطع بحرية معارة مؤقتا من إيطاليا ، يتواجد على متنها طواقم مشتركة من البلدين لغرض أعمال التدريب و التكوين،والمساعدة الفنية على استخدام و صيانة القطع و تقوم هذه الوحدات البحرية بعمليات المراقبة و البحث و الإنقاذ سواء في المياه الإقليمية الليبية أو الدولية ،و هناك عدة اتفاقيات بين البلدين في نفس الشأن عام 2003

ب. الاتفاقية المبرمة بين تونس و إيطاليا :

و تقضي أيضا بتزويد إيطاليا تونس بالمعدات و الأجهزة و الزوارق السريعة ، و عقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، مع وضع نظام تبادل المعلومات بين البلدين .

ج. اتفاقية إيطاليا و مصر :

تنص على إعطاء فترة كافية للمعطيات المصرية لإعادة توطين مواطنيها مع تحمل الجانب الإيطالي كافة تكاليف عملية إعادة توطين مواطنيها.

د. اتفاقية اسبانيا و المغرب :

و هي مذكرة تفاهم وقعت في 2003 للحد من الهجرة غير الشرعية بموجب هذه الاتفاقية يسمح 200 عامل موسمي من المغرب العمل في اسبانيا لمدة تزيد عن تسعة أشهر و هي تعد نموذجا للاتفاقيات الناجحة في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية.

5-3. بيان الرباط 2006 :

في 13_07_2006 طلبت حوالي 60 دولة افريقية و أوروبية مساعد المفوضية العليا شؤون اللاجئين لمعالجة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا و أوروبا ، و قد صدر بيان يتضمن

أسس التعاون و في معالجة المشكلة مع احترام حقوق و كرامة المهاجرين و اللاجئين و توفير الحماية الدولية ، كما دعي البيان المنظمات الدولية إلى المساعدة في تنفيذ التوصيات المتفق عليها .

4-5. ميثاق الهجرة و اللجوء:

يعتبر هذا الميثاق التزاما سياسيا للاتحاد الأوروبي و للدول الأعضاء من اجل بناء سياسة أوروبية مشتركة حول الهجرة و اللجوء، حيث يسعى هذا الميثاق إلى وضع سياسة عادلة و فعالة في التعامل مع التحديات التي تفرضها الهجرة و الفرص الايجابية التي تصاحبها و هكذا تبنت الدول الأوروبية ميثاق الهجرة الذي تقدمت به فرنسا في 07_07_2008 . (محمد مطاوع ، 2005 ، ص 54)

6. المقاربة القانونية في مكافحة الهجرة غير الشرعية في فرنسا على ضوء قانون 911-2006 (قانون ساركوزي للهجرة) :

6-1. الهجرة في فرنسا (معطيات و حقائق) :

- حاليا هناك أكثر من 175 مليون شخص يعيشون في البلد الذي لم يولدوا فيه أي ما يعادل 3 % من مجموع سكان العالم.
- علماء الديموغرافيا يقولون انه بحلول عام 2050 سيصبح عدد سكان العالم 9 مليار نسمة ، من بينهم 2030 مليون مهاجر .
- الجزء الأكبر من هذا العدد يهاجر إلى ألمانيا ب 601.800 عام 2003 ، و جاءت اسبانيا في المركز الثاني و بريطانيا ثالثا ، و فقط ايطاليا عام 2002 و فرنسا عام 2001 عرفتا انخفاضا ب 100 ألف
- في عام 2010 وصل عدد المهاجرين (الهجرة الدولية) حول العالم إلى 214 مليون شخص ، أي 3.1% من عدد السكان في العالم ، وقد مثل عام 2005

المقاربة القانونية في مكافحة الهجرة غير الشرعية في المتوسط , بين الردع وخطر تفكك النسيج الاجتماعي, (دراسة حالة فرنسا على ضوء قانون ساركوزي للهجرة)

- 3.0 % , و منه فهو لم يرتفع إلا ب 0.1 % , وتدخل فرنسا ضمن قائمة العشر الدول الأوائل الأكثر استقطابا للمهاجرين.
- حاليا يبلغ عدد المسلمين في أوروبا ما بين 15 و 20 مليون نسمة و هم يمثلون 8 % من عدد سكان فرنسا.
- في الفترة 2002-2003 كان هناك في أوروبا الغربية 10.07 مليون عامل أجنبي , من بينهم 6.32 مليون يشتغلون في ألمانيا , فرنسا , إيطاليا و بريطانيا أي 62.8 % من مجموع أعداد اليد العاملة في أوروبا . (سالفادور باليدا , 2014 , ص 96)

6-2. قراءة تحليلية في قانون ساركوزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

لقد ارتبط سن أكثر قوانين الهجرة اثارا للجدل في تاريخ فرنسا بتولي نيكولا ساركوزي منصب وزير الداخلية قبل ثلاثة سنوات , حيث توصل لقناعة مفادها أن الهجرة بوضعها السابق تمثل عبئا اقتصاديا واجتماعيا وامنيا على فرنسا , وتشكل مصدر توتر وتهديد , كونها لا تؤدي إلى أكثر من ضم مشاكل جديدة إلى المهاجرين الموجودين في البلد الذين يعانون من أوضاع صعبة في الأساس , وهذا ما دفعه إلى عرض مشروع قانون جديد للهجرة على مجلس الشيوخ الفرنسي في 17/06/2006 عرف فيما بعد بقانون ساركوزي للهجرة , او القانون رقم 911-2006

وقد اعترض الاشتراكيون والشيوعيون على هذا القانون , الذي أقره 91 برلماني و رفضه 41 فقط , حيث يرمي لضبط الهجرة أو الشفرة الوراثية الجينية للمهاجر من جديد , و من هنا ظهرت سياسة جديدة متعلقة بالهجرة عرفت ب"الهجرة الانتقائية" , ويعد هذا القانون الرابع عشر في فرنسا منذ ثلاثون سنة .

وقد كانت القوانين الفرنسية السابقة للهجرة تمنح المهاجر غير الشرعي هامشا أوسعاً من الحقوق ، كما أنها تدعم فكرة الحفاظ على وحدة الأسرة ، فمن حق المهاجر الذي يعمل بعقد عمل ثابت أن يستدعي أفراد أسرته من البلد الأصلي.

إلا أن قانون ساركوزي الجديد للهجرة ألغى حقوق المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين على الأراضي الفرنسية منذ أكثر من عشر سنوات ، وعقد من إجراءات لم الشمل العائلي الذي دعمته القوانين السابقة ، والذي أصبح مرتبطاً بالموارد المالية والسكن بشرط أن يكون دخل المهاجر المقيم يعادل الحد الأدنى الشهري للأجور وهو 1250 يورو ، إضافة لإقامته في سكن ملائم ، ويستلزم حضور الأسرة إجادة اللغة الفرنسية مسبقاً فضلاً عن معرفة قيم الجمهورية الفرنسية والالتزام باحترامها ، وتعرض القانون لإجراء الطرد القسري للمهاجرين غير الشرعيين والذي يأمر بترحيلهم مباشرة بعد القبض عليهم من قبل سلطات الأمن ، دون إيوائهم أو حجزهم أو محاكمتهم ، إلا إذا ثبت تورطهم في جرائم يعاقب عليها القانون الفرنسي طبقاً لنص المادة 104 في قانون 911-2006

و غداة وصول ساركوزي إلى سدة الحكم في فرنسا سنة 2007 ، قام باستحداث وزارة لم تعهدها فرنسا من قبل ، أطلق عليها اسم "وزارة الهجرة و الاندماج و الهوية الوطنية" وتولى هذه الوزارة **بريس هورتفو** الذي كان مقرباً من ساركوزي ، موازاة مع استياء و معارضة شديدة من أوساط سياسية و إعلامية على رأسها المنظمات المعنية بالهجرة، والتي ذهبت بعضها إلى اتهام الوزير بأنه وزير "التطهير العرقي"، وهذا ما يجسد فكرة نيكولا ساركوزي فيما يعرف بالهجرة الانتقائية. (محمد رضا التميمي ، 2011 ، ص 12)

6-3. انعكاسات قانون ساركوزي كآلية في مكافحة الهجرة غير الشرعية على تماسك النسيج الاجتماعي في فرنسا:

لقد كان للآلية القانونية على ضوء قانون ساركوزي للهجرة عدة انعكاسات على جميع الأصعدة سياسية اقتصادية و اجتماعية , لكننا سنركز على مدى تأثير هذا القانون على المستوى الاجتماعي باعتباره المتغير المستقل في هذه الحالة نظرا للتنوع الكبير الذي يعرفه المجتمع الفرنسي و مدى حساسية ظاهرة الهجرة في هذه الدولة بالذات و من ابرز الانعكاسات التي خلفها هذا القانون الذي صيغ في إطار الآلية القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ما يلي :

- لقد خلق قانون ساركوزي عدة تحديات مرتبطة بضعف الأداء السياسي وعجز الهيكل الإقتصادي، مما أدى إلى غياب التجانس الاجتماعي الذي أسفر عن تفاقم النزاعات الداخلية , حيث لاحظنا ذلك من خلال بروز مجموعة من التيارات السياسية التي تختلف في رؤيتها لهذا القانون , مما سبب انقسام داخل الأوساط السياسية في فرنسا , انعكس على الشارع الفرنسي.
- العوامل النفسية المتعلقة بالإحباط النفسي نتيجة الإقصاء و التهميش , قد تؤدي إلى تنمية الفكر التطرفي لدى المهاجرين مما سيسفر عن أعمال عنف , كما حدث مؤخرا في هجومات باريس و نيس .
- إنشاء مناطق أو حتى مدن خاصة بالمهاجرين فقط مما سيصعد من الطبقية و العنصرية التي تكون سبب مهم في تفاقم الإجرام و تشرخ النسيج الاجتماعي الفرنسي .
- تنامي التيارات المتطرفة كاليمين المتطرف و تأثيرها داخل المجتمع الفرنسي بأفكار من أهمها الترويج لمفهوم الإسلاموفوبيا من شأنه أن ينقل النزاع السياسي إلى نزاع داخل المجتمع يصعب التحكم فيه .

- تنامي حدة الصراع وفقا لثنائية وطني-أجنبي هذا ما يزيد من مظاهر العنصرية، انعدام التسامح ، رفض الآخر ، كره الأجانب ، القومية المتطرفة في فرنسا .
- سن هذا القانون فتح المجال أمام تعزيز أفكار بعض اليساريين المعادية للسامية .
(ادريس بوسكين ، 2013 ، ص 57)

المقاربة القانونية في مكافحة الهجرة غير الشرعية في المتوسط , بين الردع وخطر تفكك النسيج الاجتماعي, (دراسة حالة فرنسا على ضوء قانون ساركوزي للهجرة)

من خلال ما سبق و بعد دراستنا لموضوع الهجرة غير الشرعية في المتوسط و كيفية التعامل معها من طرف الدول المتوسطة لا سيما الدول الأوروبية منها , باعتبارها البلدان المستقطبة للمهاجرين بصفة عامة و غير الشرعيين بصفة خاصة , و تركيزنا على المقاربة القانونية كحل من الحلول التي تم استعمالها للحد من هذه الظاهرة , و استخدامنا لقانون ساركوزي للهجرة في فرنسا كمرجع لدراسة ما انجر عنه من انعكاسات ركزنا فيها على الجانب الاجتماعي فإننا نستنتج ما يلي :

- تعتبر الهجرة ظاهرة اجتماعية منذ القدم , أخذت أبعادا سياسية و أمنية بعد تفاقمها , و تعدد تأثيرها سواء على الدول الموفدة أو المستقبلية.
- تعتبر أوروبا محور استقطاب للمهاجرين نظرا لوضعها الاقتصادي الجيد مقارنة بدول الجنوب .
- شكلت الهجرة غير الشرعية في أوروبا نقطة اختلاف كبيرة بين دول الاتحاد الأوروبي , حول آليات التعامل معها , وتعتبر من أهم الدوافع التي دفعت بريطانيا لطلب الخروج من الاتحاد.
- إقرار مجموعة من الآليات القانونية المتوسطة لمكافحة الهجرة غير الشرعية , التي تكتسي طابع الشراكة علنا لكنها , ضمنا أحادية الطرف وفق مقاربات أوروبية خالصة باعتبار أوروبا اكبر المتأثرين بهذه الظاهرة.
- لقد تم صياغة قانون ساركوزي للهجرة نظرا لتوجهات حزبية, و من اجل كسب تأييد الناخبين الفرنسيين , أكثر منها مراعاة للمصلحة القومية.
- لم تتمكن الآلية القانونية من الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية , نظرا لصعوبة تطبيق هذه القوانين على ارض الواقع بسبب حساسية هذه الظاهرة خاصة في المجتمع الفرنسي , إضافة لوجود معاهدات و قوانين فوق قومية , تعطي مزيدا من الحقوق لهذه الفئة من المهاجرين.

- لقد كان لقانون ساركوزي عدة آثار سلبية أكثر منها ايجابية نظرا لعدم الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع الفرنسي ، و بنائها على أساس ذاتي براغماتي أكثر منه موضوعي .

المقاربة القانونية في مكافحة الهجرة غير الشرعية في المتوسط , بين الردع وخطر تفكك النسيج الاجتماعي, (دراسة حالة فرنسا على ضوء قانون ساركوزي للهجرة)

8. قائمة المراجع :

1.8 المؤلفات :

- ادريس بوسكين , اوروبا و الهجرة (الاسلام في اوروبا) , دار و مكتبة حامد للنشر و التوزيع , (عمان : دار و مكتبة حامد للنشر و التوزيع , 2013)
- الطيب صالح ,موسم الهجرة الى الشمال ,دار العودة , (بيروت : دار العودة, 1998)
- حمدي شعبان الهجرة غير المشروعة (الضرورة و الحاجة) , مركز الإعلام الأمني , (مصر: مركز الإعلام الأمني, 2012)
- طارق الشيهawi , الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية ,دار الفكر الجامعي , (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي, 2009)

2.8 المقالات :

- محمد مطوع , الاتحاد الاوروبي و قضايا الهجرة : الاشكاليات الكبرى و الاستراتيجيات و المستجدات , مجلة المستقبل العربي , العدد 431 , يناير سنة 2005 .
- محمد رضا التميمي, الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية المواثيق الدولية ,دفاثر السياسة والقانون , العدد الرابع 2011 .
- غربي محمد , التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر أنموذجاً , مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية , العدد 8 , 2012 .

3.8 المداخلات :

- سالفادور باليدا ، هجرة المغادرة و الوفود " كحدث سياسي شامل " ، في الماضي و الحاضر ،من وقائع الملتقى الدولي حول "عبد المالك صياد ، الهجرات و العولمة"، يومي 21-22 ماي 2013 ، مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية ، قسم البحث : مدن و أقاليم ، الجزائر

4.8 مواقع الانترنت :

- برونو سيكارونزا، رئيس بلدية لامبيدوز، برنامج مهمة خاصة، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، قناة العربية، 26/12/2004، متوفر على الرابط : <https://www.alarabiya.net/articles/2004/12/28/9078.html>
- سناء الدويكات ، ما مفهوم الهجرة ، موقع موضوع ، 9 جويلية 2017 ، متوفر على الرابط: https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9

- محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية. إعداد قسم البحوث و الدراسات للجزيرة ، الجزيرة نت ، 11/03/2005 ، على الرابط : <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b412abf3-787d-45e2-953a-96a27069dbae>